

■ ارتفاع موجودات مصرف قطر المركزي 19 في المئة



أرصدة المركزي في البنوك الخارجية بنسبة 28 في المئة إلى 57.5 مليار ريال. وسجلت السندات وأذون الخزانة الاجنبية في شهر يناير الماضي ارتفاعاً بنسبة 210 في المئة إلى نحو 45.3 مليار ريال، بينما ارتفع احتياطي المركزي القطري من الذهب الى نحو 5.8 مليار ريال بزيادة نسبتها 39 في المئة عن يناير 2018. المصدر (موقع cnbc عربي، بتصرف)

ارتفع إجمالي موجودات مصرف قطر المركزي خلال شهر يناير (كانون الثاني) الماضي بنسبة 19 في المئة على أساس سنوي إلى نحو 227.7 مليار ريال، بينما انخفضت بنسبة 2.3 في المئة على أساس شهري. وأظهرت النشرة النقدية الصادرة عن مصرف قطر المركزي لشهر يناير، انخفاض قيمة أرصدة المركزي لدى البنوك المحلية بنسبة 25.5 في المئة إلى 76 مليار ريال على أساس سنوي، مقابل ارتفاع

■ مصر تستهدف خفض الدين العام إلى 80 في المئة



المالي الماضي بنسبة 0.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وتخطط لرفعه إلى 2 في المائة خلال الموازنة العامة الحالية. المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)

كشفت وزير المالية المصري محمد معيط، عن بدء العمل بخطة جديدة لإدارة الدين تستهدف خفض معدلات الدين العام إلى 80 في المئة من الناتج المحلي بحلول العام 2022، وخفض معدل العجز الكلي بالموازنة العامة إلى نحو 7 في المئة من الناتج المحلي في العام المالي 2019 - 2020.

وأوضح معيط خلال اجتماعه مع نائب الرئيس الأول للبنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية يورغن ريجتينك والوفد المرافق له، أن "الخطة الجديدة تستفيد أيضاً من نجاح الحكومة في رفع معدل النمو الاقتصادي إلى 5.5 في المئة في الربع الأخير من العام المالي الماضي، ونستهدف زيادته للعام المالي الحالي إلى 5.8 في المئة مع تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يضمن استمرار التقدم".

وكانت الوزارة نجحت في خفض نسبة الدين العام من 108 في المئة العام المالي قبل الماضي، إلى 97 في المائة العام المالي الماضي، وحققت فائضاً أولياً بالموازنة العامة لأول مرة منذ 15 عاماً العام

■ التضخم في الكويت يتراجع إلى مستوى تاريخي



ساعدت في بقاء أسعار المواد الاستهلاكية عند مستويات ثابتة، ما أدى بدوره إلى عدم تضخم أسعار المكونات الرئيسية لمؤشرات قياس التضخم في الكويت. ومن المتوقع أن تتغير هذه النسب خلال العام الجاري والمقبل، نتيجة القرارات التي تدرسها الحكومة الكويتية في الوقت الحالي بزيادة رسوم عدد من الخدمات العامة التي تقدمها إلى الوافدين، وهو ما سيؤدي بحسب مراقبين، إلى موجة ارتفاعات متتالية لأسعار المواد الأساسية في البلاد.

المصدر (موقع العربي الجديد، بتصرف)

أفصحت الإدارة العامة للإحصاء الكويتية عن تسجيل معدل التضخم عام 2018 مستوى تاريخياً منخفضاً لم يبلغه في أكثر من 25 عاماً، حيث لم يتخط 1 في المئة، بسبب الركود الذي يعاني منه القطاع العقاري.

ووفقاً لإدارة الإحصاء فإن أسباب تراجع معدل التضخم العام الماضي إلى هذا المستوى القياسي تعود إلى حالة الركود العقاري التي ساهم فيها إنهاء خدمات عدد كبير من الوافدين في الوزارات والمؤسسات الحكومية. مبيّنة أن الرقابة التي تفرضها وزارة التجارة والجهات الأخرى المعنية

■ التضخم في تونس 7.3 في المئة



الأسباب التي أدت إلى زيادة التضخم، وما ترتب عنه من انعكاسات سلبية على مستوى المعيشة والقدرة الشرائية لمعظم الفئات الاجتماعية في تونس.

وكان البنك المركزي التونسي قرر نهاية الشهر الماضي رفع نسبة الفائدة بـ 100 نقطة أساسية لتصبح 7.75 في المئة، بعد أن كانت 6.75 في المئة، وهو ما خلف جدلاً سياسياً واجتماعياً حاداً حول تأثير تلك الزيادة على القروض البنكية التي تتمتع بها العائلات التونسية.

المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)

كشفت المعهد التونسي للإحصاء عن ارتفاع معدل التضخم السنوي إلى 7.3 في المئة خلال فبراير (شباط) من 7.1 في المئة خلال يناير (كانون الثاني).

وبحسب المعهد فإن تدهور قيمة العملة المحلية (الدينار التونسي) مقابل العملات الأساسية (الدولار واليورو)، وتسجيل عجز قياسي على مستوى الميزان التجاري، قدر بنحو 19 مليار دينار تونسي مع نهاية السنة الماضية (نحو 6.3 مليار دولار) علاوة على تراجع صادرات عدد من المواد على رأسها الفوسفات المدر للعملة الصعبة، من بين